مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تقييم سياسات تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية (دراسة مقارنة في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري)
اسم الكاتب: د. علي ميا، د. قصي عمار، رامي محمد محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4516
تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 18:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (2) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (2) 2014

تقييم سياسات تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية
(دراسة مقارنة في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري)

الدكتور علي ميا*
الدكتور قصي عمار**
رامي محمد محمد ***

(تاريخ الإيداع 22 / 12 / 2013. قُبِل للنشر في 23 / 3 / 2014)

□ ملخّص □

تحتل محافظ القروض في المصارف التجارية موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي، لأن جهود وقرارات الإدارة كافة تستهدف في المقام الأول بناء محافظ قروض جيدة، تتكون من مجموعة من قرارات منح الائتمان والإقراض ذات الجودة العالية، والتي تحقق عوائد مرتفعة للمصارف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر. يهدف البحث إلى تقييم مدى الالتزام بالمبادئ النظرية والعلمية والعملية في تكوين محافظ قروض المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري والمتمثلة في: مبدأ التنويع؛ ومبدأ الملاءمة؛ ومعايير منح الائتمان؛ والإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال (بازلII). كما يهدف البحث إلى استخلاص نتائج وتوصيات هامة تساعد المصارف التجارية العامة والخاصة في سورية في الحد من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها.

الكلمات المفتاحية: محافظ القروض– سياسات تكوين المحافظ الاستثمارية– المخاطر الائتمانية– المصارف التجارية.

* أستاذ – قسم إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** مدرس – قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه)– قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (2) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (2) 2014

Assessing the creation policies of loan portfolios in the commercial banks (A comparative study of public and private commercial banks in the Syrian Coast)

Dr. Ali Maya*
Dr. Koussay Ammar**
Rami Mohammad Mohammad***

(Received 22 / 12 / 2013. Accepted 23 / 3 / 2014)

□ ABSTRACT □

Loan portfolios occupies an important position within the balance sheet of commercial banks, considering that the efforts and decisions of management aim primarily at building a good loan portfolios, that achieve high returns for banks at the lowest levels of risks.

The research aims to assess the extent of compliance to the theoretical, scientific and practical principles in the composition of loan portfolios of the public and private commercial banks in the Syrian Coast: the principle of diversification; principle of relevance ;the criteria for granting credit; and Advanced Capital Adequacy Framework– Basel II. The research aims to draw important conclusions and recommendations to help Syrian commercial banks(public and private) in reducing credit risk.

Keywords: loan portfolios –policies composition of investment portfolios - credit risk-commercial banks.

* **Professor, Business Administration Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Assistant Professor, Business Administration Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia , Syria.**
*** **Postgraduate student, Department of Administration , Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تعدّ عمليات منح القروض للشركات والأشخاص الوظيفة الأساسية ومصدر الخطر الرئيسي بالنسبة لكل مصرف تجاري، ولهذا فإن إدارة محافظ القروض هي العملية الأكثر أهمية لتحقيق أكبر عائدات مصرفية بأقل نسبة مخاطر متوقعة.

على مدى السنوات القليلة الماضية حصل تطوراً واضحاً في طرق إدارة المحافظ المصرفية لكون مشاكل محافظ القروض المصرفية السبب الأول في خسائر المصارف وانهيارها، وربما يعود ذلك لوجود ثغرات في قوانين وأنظمة الاعتمادات والضمانات المصرفية تجاه القروض، لذلك على المصرف أن يتخذ القرارات الصائبة المتعلقة في محافظ القروض والتي يجب تحديدها وفق احتياجات الشركات وطبيعة المنافسة في السوق وقدرات المصرف المالية،بحيث يتم توزيع رأس المال المصرفي بين مختلف أنواع القروض التي تختلف من حيث حجم المخاطر المصاحبة لها، والزمن والظروف المحيطة بالعمل، وحجم ودائع الجهة المقترضة في المصرف المانح للقروض.

إن اتخاذ القرارات المتعلقة بالقروض المصرفية يتطلب استخدام كم هائل ومتنوع من البيانات ويحتاج إلى فترة زمنية طويلة لمعالجة وتحليل تلك البيانات للتوصل إلى عدد كبير من المتغيرات التي ترتبط بأنواع عديدة من عملاء المصارف **[1]**.

وهناك مجموعة من المبادئ مستقاة من نظرية المحفظة الاستثمارية المتمثلة في (مبدأ التنويع، مبدأ الملاءمة) للاستفادة منها في تكوين محفظة القروض، وتم إضافة معايير منح الائتمان، والإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال (بازلII).

ولهذا فإن الدراسة تتركز على معرفة مدى الالتزام بتطبيق المبادئ والقواعد العلمية ومعايير منح الائتمان واتفاقية بازل 2 في تكوين محافظ القروض للحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية العامة والخاصة محل الدراسة.

مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1- ما هو مدى تطبيق المبادئ النظرية والعلمية والمتمثلة في (مبدأ التنويع، ومبدأ الملاءمة، ومعايير منح الائتمان، واتفاقية بازل 2) المتبعة في تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري ؟

2-ما هو الفرق في تطبيق هذه المبادئ والأسس العلمية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث من ناحيتين:

أولاً: من الناحية العملية:

1-مساعدة المصارف التجارية (العامة والخاصة) في تكوين محافظ القروض وفق المبادئ العلمية والنظرية والعملية بما يساهم في الحد من المخاطر الائتمانية.

2-إن السياسات الجيدة لتكوين محافظ القروض في المصارف التجارية سوف يحسن من وضعها المالي، والذي بدوره سيجعلها أكثر قدرة على خدمة عملائها بالشكل الأمثل الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية وفعالية الخدمات المصرفية، وجعلها أكثر قدرة على مواكبة التطورات الاقتصادية والمنافسة العالمية.

ثانياً:من الناحية العلمية:

1- يندرج هذا البحث في سياق الإطار النظري الذي تناول مبادئ وسياسات تكوين محافظ القروض المتمثلة في (مبدأ التنويع – مبدأ الملاءمة – معايير منح الائتمان – اتفاقية بازل2).

2- يعدّ هذا البحث محاولة لإسقاط مبادئ نظرية تكوين المحافظ الاستثمارية (التنويع – الملاءمة) على تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية (العامة – الخاصة).

ويسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1- تقييم مدى الالتزام بالمبادئ والقواعد العلمية المتمثلة في (مبدأ التنويع – مبدأ الملاءمة – معايير منح الائتمان – اتفاقية بازل 2) في تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري.

2- إجراء مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة من حيث مدى التزامها بالمبادئ والقواعد العلمية في تكوين محافظ قروضها.

3- تقديم مجموعة من التوصيات لتعظيم الاستفادة من هذا الموضوع في تطوير محافظ القروض في المصارف التجارية العامة والخاصة.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسية واحدة وأربعة فرضيات فرعية:

الفرضية الرئيسية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري فيما يتعلق بالأسس والمبادئ العلمية والنظرية في تكوين محافظ قروضها.

ويتفرع عنها الفروض الفرعية التالية:

1/1: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري فيما يتعلق بمبدأ التنويع في تكوين محافظ قروضها.

2/1: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري فيما يتعلق بمبدأ الملاءمة من حيث اختيار نوع القروض المراد الاستثمار بها في تكوين محافظ قروضها.

3/1: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري فيما يتعلق بمعايير منح الإئتمان في تكوين محافظ قروضها.

4/1: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري فيما يتعلق باتفاقية بازل 2 في تكوين محافظ قروضها.

منهجية البحث:

1- المدخل المنهجي الفرضي الاستنباطي حيث تم الاعتماد على مجموعة من المبادئ والأسس العلمية والنظرية المتعلقة بتكوين محافظ الاستثمار، والنماذج العلمية لمعايير منح الائتمان واتفاقية بازل 2 لصياغة فروض البحث.

2-تصميم البحث الوصفي باستخدام دراسة مسحية لتحديد مدى الالتزام بتطبيق المبادئ النظرية والعلمية في تكوين محافظ قروض المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري بما يساهم في الحد من المخاطر الإئتمانية، وذلك من خلال الاعتماد على الاستبيان كطريقة لجمع البيانات واختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل هذه البيانات.

3-ترميز البيانات: تمت معالجة فقرات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، حيث تم استخدام مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس وقد تم إعطاء الرأي " غير موافق بشدة " نقطة واحدة (1) " وغير موافق" نقطتين (2)، و"محايد" ثلاث نقاط (3)، "موافق" أربع نقاط (4)، أما الرأي "موافق بشدة" خمس نقاط (5)، وقد تم الاعتماد على قيمة المتوسط بهدف تحديد الاتجاه العام وفقاً للحالات الآتية:

المستوى	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

حدود البحث؛

الحدود المكانية للبحث: المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري.

الحدود الزمنية للبحث: 2004 – 2013 (من تاريخ دخول المصارف التجارية الخاصة إلى السوق السورية).

مجتمع البحث:

ركز هذا البحث على مناقشة تكوين محافظ القروض في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري. حيث تبين أن عدد فروع المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري(**40**) فرعاً (**12** فرعاً للمصرف التجاري السوري العام) و(**28** فرع للمصارف التجارية الخاصة)، حيث يتكون مجتمع البحث من جميع العاملين الأساسيين في مديريات الإئتمان والمخاطر في كل مصرف كونها الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات المتعلقة بقرار الإئتمان، حيث تم استخدام أسلوب الحصر الشامل.

تم توزيع (**120**) استبانة (بواقع ثلاثة استمارات لكل فرع) على العاملين الأساسيين (حسب التسلسل الإداري)، وقد تم استرجاع (**100**) استبانه صالحة للتحليل الإحصائي أي ما نسبته (**83.33%**) [تم استرجاع (31) استبانة متعلقة بالمصارف التجارية العامة (31/ 39 = 79.48%)، تم استرجاع (69) استبانة متعلقة بالمصارف التجارية الخاصة (81/69 = 85.18%)].

أولاً: مفهوم القروض المصرفية وأنواعها:

يعرف القرض بأنه عقد يتحقق بقيام المصرف بتقديم الأموال إلى زبائنه المقترضين(أفراد – مؤسسات)، والذي يتعهد بموجبه المقترض بتسديد قيمة القرض، وفوائده دفعة واحدة عند نهاية مدته أو على أقساط دورية في تواريخ

محددة متفق عليها ومثبتة في عقد القرض، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات العينية التي تكفل للمصرف المانح استرداد أمواله في حال توقف أو تعثر المقترض وكفلائه عن السداد بدون خسائر محتملة **[2]**.

ثانياً: مفهوم السياسة الإقراضية: مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح القروض وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود) وأنواعها، وآجالها الزمنية، وشروطها**[3]**.

ثالثاً: أنواع القروض المصرفية:

توجد تصنيفات متعددة لأنواع القروض، إذ يمكن تصنيف القروض من حيث الغرض ومن حيث القطاع ومن حيث المدة ومن حيث الضمانات المقدمة وكما يلي:

(أ)القروض من حيث الغرض(Loan Purpose):

تنقسم القروض من حيث الغرض من استخدامها إلى عدة أنواع أهمها **[4]**:

(1)القروض الاستهلاكية(Consumer Loans):

وهي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها استهلاكي كشراء سيارة أو أثاث أو ثلاجة أو تلفزيون ولكن بعض المصارف لا تحبذ إعطاء قروض للموظفين لشراء مثل هذه السلع المعمرة، وذلك لان قدرة الموظف إجمالا على الدفع تتوقف على استمراره بالوظيفة (حيث يمكن إن تتأثر بإنهاء خدماته أو بمرضه أو نتيجة إصابته بحادث) ولذلك فان المصارف تطلب عادة سعر فائدة أعلى على القروض الاستهلاكية لأنها تتضمن درجة مخاطرة أعلى، وقد تكون القروض الاستهلاكية بضمان الراتب أو بضمانات أخرى(المجوهرات و الحلي أو غير ذلك).

(2) القروض الإنتاجية (productivity Loons):

وهي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها إنتاجي أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات، كشراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للشركة، وتشجع البنوك المركزية عادة المصارف التجارية على إعطاء قروض لأغراض إنتاجية، لأن ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني.

(ب) القروض من حيث القطاعات الاقتصادية(Economic Sections' Loans) : يمكن تقسيم القروض من حيث القطاعات الاقتصادية المقترضة إلى عدة أنواع [5].

1- القروض العقارية(Real Estate Loans):

تمنح القروض العقارية للإفراد والمشروعات لتمويل شراء ارض أو بنائها أو شراء مبنى، وتكون مدة هذا النوع من القروض عادة لفترة طويلة قد تصل إلى أكثر من(**15**) سنة، وغالبا ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه أو بنائه وتقوم المصارف المتخصصة (المصرف العقاري) بتقديم هذا النوع من القروض.

2-*القروض التجارية* (business Loans):

هذا النوع من القروض تمثل نسبة لا بأس من القروض المصرفية، وتكون هذه القروض عادة لمدة قصيرة، أي لأقل من سنة واحدة، ويكون استخدامها في مجال تمويل التجارة سواء التجارة الداخلية أو التجارة الخارجية.

3- القروض الصناعية(Industrial Loans):

وهي القروض التي يطلبها الحرفيون والصناعيون ويتم منحها لأجال متوسطة أو طويلة وذلك وفقا للدورة الصناعية للجهة المقترضة، وتقوم المصارف الصناعية بهذه المهمة.

4- القروض الزراعية(Agricultural Loans):

تعد القروض الزراعية ذات أهمية كبيرة وخاصة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة كمورد أساس لها، والقروض الزراعية هي تلك القروض التي تقدم للمزارعين لشراء بذور أو أسمدة أو جرارات زراعية، وتمنح القروض الزراعية لآجال قصيرة أي لأقل من سنة حسب الموسم ولا شك إن هناك مخاطر عالية لهذا النوع من القروض، وذلك بسبب تأثير العوامل الجوية في المحصول بالإضافة إلى تأثير الإمراض إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها وقد تعطى هذه القروض لعدة سنوات في حالة تمويل شراء آلات زراعية أو شراء ماشية أو في حالة إجراء تحسينات جذرية وفي كثير من الدول توجد هناك مصارف متخصصة (المصارف الزراعية) تقوم بمنح القروض بشروط ميسرة وبأسعار فائدة منخفضة وذلك مساهمة منها في التنمية الاقتصادية.

(ج) القروض من حيث نوع الضمان (Insurance Loans):

يعد الضمان الوسيلة التي تعطي المصرف تأمينا ضد مخاطر عدم السداد، إذ انه يساعد المصرف على استرداد حقوقه من القرض عندما يعجز الزبون عن سداده، وتقسم القروض في هذا المجال إلى قسمين رئيسين [6]:

(1)القروض بدون ضمانات (Unsecured Loans):

فقد يمنح المصرف قرضا لأحد زبائنه الجدد بدون أي نوع من الضمانات، وذلك اعتمادا على سمعته المالية وعلى قوة مركزه المالي.

ولا ينبغي التوسع في منح القروض بدون ضمان (على المكشوف)، حيث إن هذا النوع من القروض يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب زبون جديد، أو الاحتفاظ بزبون جيد، إلا انه في أي حالة من الحالات لا يحبذ أن يكون القرض بدون ضمان بمبالغ كبيرة.

(2)القروض بضمانات (Secured Loans):

إن الغالبية العظمى من القروض تكون مصحوبة بضمانات، ويطلق على هذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية لأنها تطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة أصلا وليس بديلا عنها، فبعد التأكد من سمعة الزبون المالية على أنها جيدة وبعد دراسة مصادر دخل الزبون ومركزه المالي والتأكد من قدرته ومتانته، يطلب المصرف من الزبون ضمانا تكميليا كما تم ذكره، استكمالا لعناصر الثقة المتوفرة في الأساس.

وكقاعدة عامة لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تفكر الإدارة بأنها من الممكن أن تطلب من الزبون ضمانا معينا لسد ثغرة معينة بعد إجراء الدراسات اللازمة والاستفسارات المطلوبة عن الزبون وبعد الخروج بنتيجة سلبية عن وضع الزبون المالي أو سمعته المالية.

(د) القروض من حيث المدة(Terms Loans) :

تقسم القروض من حيث المدة إلى نوعين رئيسين[7]:

1- القروض قصيرة الأجل(Short – Term Loans):

تعدّ القروض قصيرة الأجل والتي تسمى بقروض رأسمال التشغيل من أهم القروض المصرفية، و حتى في الدول التي لا تتخصص فيها المصارف بالإقراض لآجال قصيرة، فإن القروض موضوع البحث تكون ذات أهمية بارزة وتؤلف نسبة ملحوظة من مجموع القروض المصرفية وتستخدم هذه القروض في العادة لغرض شراء المخزون أو البيع على الحساب (أي مسك الحسابات المدينة)، أو تعزيز باقي فقرات الموجودات المتداولة أو سداد مصروفاتها التشغيلية.

2- القروض متوسطة وطويلة الأجل(Intermediate and Long Term Loans):

وهي القروض التي تزيد آجالها عن سنة و قد تصل إلى عشرة أو عشرين سنة، حيث تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية كمشاريع الائتمان أو بناء المصانع أو إقامة مشاريع جديدة.

رابعاً: المبادئ والأسس النظرية والعلمية لتكوين محافظ القروض:

1- مبدأ التنويع: يقصد بالتنويع توزيع المصرف قروضه على أكبر عدد ممكن من العملاء، يتضمن التنويع عدم الاقتصار على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل، بل توزيع القروض على الصناعات المختلفة والأنشطة التجارية المتباينة**[8]**.

يترتب على تنويع الاستثمار تخفيض في المخاطر دون أن يترك ذلك أثراً عكسياً في العائد، وفي هذه الصدد توجد العديد من الاستراتيجيات للتنويع فعلى سبيل المثال **[9]:**

1-تنويع وفق تاريخ الاستحقاق حيث توجد القروض طويلة الآجل ومتوسطة وقصيرة الآجل.

2-التنويع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إليه القرض.

3-التنويع وفق قطاعات النشاط حيث توجد القروض التي توجه إلى القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات.

4-تنويع على أساس طبيعة نشاط العميل داخل كل قطاع.

2-مبدأ الملاءمة: قيام المستثمر باختيار المجال الاستثماري المناسب، ثم الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال من بين مجالات وأدوات الاستثمار المتعددة المتاحة له .

ويسترشد المستثمر في تطبيق هذا المبدأ بمنحى تفضليه الخاص والذي يتحدد في ضوء مجموعة من العوامل منها (عمره، مستوى دخله، حالته الاجتماعية...)، هذه العوامل هي التي تحدد درجة اهتمام المستثمر تجاه العناصر الأساسية في قرار الاستثمار وهي: العائد على الاستثمار، ومخاطرة الاستثمار وبالتالي درجة الأمان التي يراعيها المستثمر ثم سيولة الأداة الاستثمارية

ويرى مطر وتيم (2005) بأن حالة المستثمر المؤسسي في ذلك هو مثل حال المستثمر الفرد، فالمؤسسات المالية هي الأخرى توجه مدخراتها لأوجه الاستثمار الملاءمة لظروفها الخاصة وذلك وفقاً لما يعرف بنظرية القطاعات السوقية وتقضي هذه النظرية بأن السوق المالي ينقسم عادةً إلى قطاعات مختلفة يستقطب كل منها فئة معينة من فئات المستثمرين وذلك وفقاً لميولهم الاستثمارية، فالمصارف التجارية مثلاً تختار مجالات الاستثمار التي يتسق توقيت تدفقاتها النقدية مع نسق توقيت التزاماتها المالية.

يمكن تطبيق مبدأ الملاءمة في اتخاذ القرار الاستثماري في نطاق ما يعرف في عالم الأعمال بإدارة **الموجودات والمطلوبات** تهدف إلى تعظيم درجة التوافق والارتباط بين المتغيرين التاليين (الربحية والمخاطرة)، فهذان المتغيران يعدان عنصرين أساسيين عند اتخاذ أي قرار في المصرف، فكل مصرف يملك دالة منفعة تعكس تفصيلاته المتعلقة بالربحية والمخاطرة، وكل توفيق بين الموجودات والمطلوبات يولد معدلاً معيناً من الربحية ويعرضها لمستوى معين من المخاطرة **[10]**.

إن إدارة الموجودات والمطلوبات تسعى إلى تحقيق التوازن بين الموارد المالية كرأسمال المصرف وودائعه، وبين استخدامات الموارد المالية كالقروض وغيرها، فهذه الإدارة تسعى إلى توزيع علمي دقيق للموارد المالية بين موجودات سائلة وقروض واستثمارات مختلفة، كما أنه يجب الانتباه إلى أن الموارد ذات الآجال الطويلة يتم إقراضها لآجال

طويلة، والموارد ذات الآجال المتوسطة يتم استخدامها أو إقراضها لآجال متوسطة والموارد ذات الآجال القصيرة يتم استخدامها أو إقراضها لآجال قصيرة، فلا يجوز مثلاً الاعتماد على ودائع تحت الطلب للقيام بتقديم قروض ذات آجال متوسطة، وبالتالي يجب في القائمين على المصرف فهم طبيعة موارده فهماً عميقاً ليتمكنوا من إتباع سياسة استثمارية متوازنة **[11]**.

خامساً: معايير منح الائتمان في تكوين محفظة القروض:

هناك عدة نماذج لمعايير منح الإئتمان يعتمد عليه محللو ومانحو الائتمان:

1- نموذج الائتمان 5C,S وهي تعني أن هناك خمسة عناصر واجبة الدراسة جمعيها تبدأ بالحرف (C) باللغة الانكليزية وهي (شخصية المقترض Character – رأس مال المقترض Capital – قدرته على إدارة المشروع Capacity – الضمانات Collateral– الظروف العامة Condition) **[12]**.

2-نموذج الإئتمان 5p,s وهي تعني بأن هناك خمسة عناصر أساسية واجبة الدراسة تبدأ جمعيها بالحرف (p) باللغة الإنكليزية وهي (نوع العميل People– الغرض من الائتمان purpose– القدرة على السداد payment– الحماية protection– النظرة المستقبلية perspective) **[13]**.

3- نموذج الإئتمان PRISM يعدّ هذا النموذج أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في مجال التمويل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان، وهو يعكس جوانب القوة لدى العميل وتساعد إدارة الإئتمان على تشكيل أداة قياس يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر والقدرة على السداد وهي تتكون من خمسة حروف تعبر كل منها عن معيار معين وهي (التصور Perspective – القدرة على السداد Repayment– الغاية من الإئتمان Purpose– الضمانات Safeguards– الإدارة Management) **[14]**.

وفقاً للنماذج الثلاثة السابقة (Prism –5p,s –5c,s) تلخيص المعايير التي تركز عليها إدارات الإئتمان في المصارف للوصول إلى مبادئ ومعايير الإقراض الجيد، والتي تعنى كل منها بالجدارة الإئتمانية للمقترض وهذه المعايير هي**[15]**:

أ- الشخصية: شخصية المقترض وهي مجموعة الصفات والسلوكيات الواجب توافرها في المقترض منها على سبيل المثال (السمعة- الصدق- الأمانة- النزاهة)،إذا توافرت في الشخص تجعله مسؤولاً عن تسديد التزاماته.

ب- القدرة على السداد: تحديد مقدرة العميل على تحقيق العائد والتدفقات النقدية الملائمة التي تمكنه من سداد أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد.

ت- رأس المال: ويقصد برأس المال مقدار ما يملكه المقترض من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة وغير منقولة.

ث- الضمان:من خلاله يستطيع المصرف تحصيل حقوقه، وهي تشعر المقترض أن العبء الأكبر لعملية التمويل يتحملها، وتشعره بجدية مساهمته في تسديد ما عليه من حقوق والتزامات.

ج- الظروف: تمثل البيئة الخارجية المحيطة بالمقترض والمتمثلة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي تؤثر في مجملها على قدرته على تسديد الالتزامات.

ح- الغرض من الإئتمان: يجب معرفة الغرض من التسهيل الإئتماني بشكل تفصيلي، وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق يمكن اتخاذ قرار بشأنه والحكم على مدى مناسبة هذا الائتمان.

خ–الإدارة: يركز الباحث الائتماني على تحليل قدرة العميل طالب الإئتمان على الإدارة، ويتم ذلك من خلال التعرف على أسلوب العميل المقترح في إدارة أعماله، وتحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أم يقتصر في عمله على منتج واحد، وأيضاً هل نشاطه موسمي أم دائم، واستعراض الهيكل التنظيمي للعمل وتحديد قدرة العميل على النجاح والنمو **[16]**.

سادساً: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 2 :

1– **الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:** درست اللجنة ثلاثة بدائل أو مناهج للتحديد الدقيق لمتطلبات رأس المال وهي**[17]**:

البديل الأول: السماح لوكالات التقييم الخارجية بتقييم المخاطر الائتمانية.

البديل الثاني: استخدام نظم التقييم الداخلية في المصارف.

البديل الثالث: استخدام نماذج تقييم محافظ المخاطر الائتمانية.

2 –**المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال:** يختص الركن الثاني من الاتفاق الجديد بوضع مبادئ لعملية المراجعة الرقابية لرأس المال، وسياسات إدارة المخاطر في المصارف، فالإطار الجديد يفترض بهيئات الرقابة المصرفية أن تتأكد أن جميع المصارف التي تحت إشرافها قد بادرت إلى تطوير أنظمة داخلية تختص بتقييم كفاية رأس المال بالنظر إلى حجم المخاطر التي يتحملها المصرف**[18]**.

3–**انضباط السوق:** تعني تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال، وأيضاً تحفيزها للحفاظ على فوائد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة أية خسائر محتملة مستقبلاً من جراء تعرضها للمخاطر، وبذلك تشكل الانضباطية السوقية الفعالة عنصراً أساسياً لتقوية أمان وسلامة القطاع، وهذا يعني زيادة إفصاح المصارف عن هيكل رأس المال ونوعية وبنية المخاطر وسياساتها المحاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات، وأيضاً استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام**[19]**.

النتائج والمناقشة:

الإطار العملي:

سيتمّ في هذا القسم تناول الاستبيان الذي أعدّ لغرض تحقيق هدف الدراسة، من دراسة لصدق وثبات استجابات المبحوثين، بالإضافة إلى اختبار للفرضيّات الموضوعة مسبقاً، على الشّكل الآتي:

الثبات:

لقدّ تمّ توزيع الاستبيان على عيّنة اختباريه بلغت 10 أشخاص يتفقون من حيث الخصائص العامّة مع عيّنة البحث وقد كانت هذه العمليّة قد تمّت على مرحلتين زمنيتين يفصل بينهما حوالي الأسبوعين، وقد كانت معاملات الارتباط بين الاستجابات في هاتين الفترتين، أكبر من0.70، ممّا يدلّ على أنّ الاستبيان يتسم بالثبات فيما يقيسه وعدم التناقض، لاحظ الجدول:

الجدول (1) قياس الثبات

السؤال	معامل ارتباط بيرسون	السؤال	معامل ارتباط بيرسون
1-يتم دراسة الارتباط بين عوائد القروض المكونة للمحفظة؟	0.715	13- يهتم المصرف بالملاءة المالية للعميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له ؟	0.736
2-يقوم مصرفكم بحساب معامل بيتا (مخاطر السوق)؟	0.981	14- يهتم المصرف بالمعلومات الشخصية للعميل) كالسمعة السلوك- الحالة الاجتماعية)؟	0.911
3-يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال توزيع قروض من حيث الغرض) قروض استهلاكية قروض إنتاجية)؟	0.844	15- يهتم المصرف في تحديد قدرة المقترض على سداد الالتزامات المترتبة عليه من حيث أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد في تواريخ الاستحقاق؟	0.820
4-يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال منح قروض بفوائد متنوعة؟	0.780	16- يهتم المصرف بدراسة الظروف الاقتصادية والسياسة العامة المحيطة بطالب الائتمان؟	0.829
5-يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال منح عملائه آجال متعددة من القروض؟	0.911	17- يهتم المصرف بدراسة الضمانات المقدمة من طالب الائتمان؟	0.761
6-يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال منح عملائه القروض بمواعيد منح متعددة ؟	0.920	18- يهتم المصرف بمعرفة الغرض (الهدف) من الائتمان ؟	0.772
7- يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال منح القروض لعملائه في مناطق جغرافية مختلفة؟	0.799	19- يركز المصرف عند منح الائتمان على تحليل أسلوب العميل المقترح في إدارة أعماله) أي هل أن العميل يتسم بتنوع منتجاته أم يقتصر على منتج واحد أو نشاطه موسمي أم دائم)؟	0.794
8- يمنح مصرفكم القروض حسب نوع الضمانات؟	0.771	20- يقوم المصرف بتطبيق معايير اتفاقية بازل (2) في تكوين محفظة القروض؟	0.718
9-هل يعتبر عمر المصرف عامل مؤثر في تكوين محفظة القروض؟	0.841	21- يقوم المصرف بتطبيق معايير بازل فيما يتعلق2 بالحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال؟	0.809
10-هل يعتبر مستوى إيرادات المصرف عامل مؤثر في تكوين محفظة القروض؟	0.814	22- يقوم المصرف بتطبيق معايير بازل2 فيما يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية لمعدل كفاية رأس المال؟	0.751
11- هل يعتبر عدد فروع المصرف عامل مؤثر في تكوين محفظة القروض؟	0.788	23- يقوم المصرف بتطبيق معايير بازل 2 فيما يتعلق بمعيار انضباط السوق أي الإفصاح عن معظم معلوماته وسياساته للعامة؟	0.760
12- هل يقوم المصرف بتطبيق مبدأ الملاءمة في اتخاذ القرار الاستثماري في نطاق ما يعرف في عالم الأعمال بإدارة الموجودات – المطلوبات؟	0.807	24- يقوم المصرف بمتابعة التطورات والتعديلات التي تطرأ على اتفاقيات بازل 2 من خلال إنشاء وحدة التزام؟	0.736

المصدر: مخرجات Spss

الصدق:

تمّ اعتماد صدق المحكّمين في تحديد صدق الاستبيان، حيث تمّ عرض هذا الاستبيان على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص والخبرة في موضوع البحث، وقد تمّ التقيّد بملاحظاتهم من حذف للفقرات وتعديل أو إضافة، ليصبح الاستبيان بالشكل النهائي.

اختبار الفرضيّات:

سيتمّ اختبار شرط التوزّع الطبيعي قبل البدء باختبار الفرضيّات:

الجدول رقم (2) اختبار شرط التوزع الطبيعي

البنود	إحصائيّة كولموغروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov Z	احتمال الدلالة Asymp. Sig. (2-tailed)	القرار	البنود	إحصائيّة كولموغروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov Z	احتمال الدلالة Asymp. Sig. (2-tailed)	القرار
1- يتم دراسة الارتباط بين عوائد القروض المكونة للمحفظة؟	2.349	0.000	توجد دلالة	13- يهتم المصرف بالملاءة المالية للعميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له ؟	3.299	0.000	توجد دلالة
2- يقوم مصرفكم بحساب معامل بيتا (مخاطر السوق)؟	2.041	0.000	توجد دلالة	14- يهتم المصرف بالمعلومات الشخصية للعميل (كالسمعة السلوك- الحالة الاجتماعية)؟	3.401	0.000	توجد دلالة
3- يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال توزيع قروض من حيث الغرض) قروض استهلاكية قروض إنتاجية)؟	3.917	0.000	توجد دلالة	15- يهتم المصرف في تحديد قدرة المقترض على سداد الالتزامات المترتبة عليه من حيث أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد في تواريخ الاستحقاق؟	2.795	0.000	توجد دلالة
4- يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال منح قروض بفوائد متنوعة؟	2.420	0.000	توجد دلالة	16- يهتم المصرف بدراسة الظروف الاقتصادية والسياسة العامة المحيطة بطالب الائتمان؟	3.299	0.000	توجد دلالة
5- يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال منح عملائه آجال متعددة من القروض؟	3.401	0.000	توجد دلالة	17- يهتم المصرف بدراسة الضمانات المقدمة من طالب الائتمان؟	2.565	0.000	توجد دلالة
6- يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال منح عملائه القروض بمواعيد منح متعددة ؟	1.633	0.001	توجد دلالة	18- يهتم المصرف بمعرفة الغرض (الهدف) من الائتمان ؟	3.917	0.000	توجد دلالة
7- يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال منح القروض لعملائه في مناطق جغرافية مختلفة؟	2.795	0.000	توجد دلالة	19- يركز المصرف عند منح الائتمان على تحليل أسلوب العميل المقترح في إدارة أعماله) أي هل أن العميل يتسم بتنوع منتجاته أم يقتصر على منتج واحد أو نشاطه موسمي أم دائم)؟	3.299	0.000	توجد دلالة

8- يمنح مصرفكم القروض حسب نوع الضمانات؟	2.903	0.000	توجد دلالة	20- يقوم المصرف بتطبيق معايير اتفاقية بازل (2) في تكوين محفظة القروض؟	4.426	0.000	توجد دلالة
9- هل يعتبر عمر المصرف عامل مؤثر في تكوين محفظة القروض؟	2.401	0.000	توجد دلالة	21- يقوم المصرف بتطبيق معايير بازل فيما يتعلق2 بالحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال؟	3.000	0.000	توجد دلالة
10- هل يعتبر مستوى إيرادات المصرف عامل مؤثر في تكوين محفظة القروض؟	2.563	0.000	توجد دلالة	22- يقوم المصرف بتطبيق معايير بازل2 فيما يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية لمعدل كفاية رأس المال؟	2.005	0.001	توجد دلالة
11- هل يعتبر حجم رأس مال المصرف عامل مؤثر في تكوين محفظة القروض؟	2.795	0.000	توجد دلالة	23- يقوم المصرف بتطبيق معايير بازل 2 فيما يتعلق بمعيار انضباط السوق أي الإفصاح عن معظم معلوماته وسياساته للعامة؟	3.000	0.000	توجد دلالة
12- هل يقوم المصرف بتطبيق مبدأ الملاءمة في اتخاذ القرار الاستثماري في نطاق ما يعرف في عالم الأعمال بإدارة الموجودات – المطلوبات؟	3.137	0.000	توجد دلالة	24- يقوم المصرف بمتابعة التطورات والتعديلات التي تطرأ على اتفاقيات بازل 2 من خلال إنشاء وحدة التزام؟	3.299	0.000	توجد دلالة

نجد أنّ احتمال الدلالة المقابل للبنود كافةً أصغر من 0.05 بالتالي يمكن رفض الفرض الذي يقول أنّ توزّع البيانات خاضع للتوزيع الطبيعي، وهنا لا يمكن استخدام الاختبارات المعلميّة وإنّما سيتمّ استخدام الاختبارات اللّامعلميّة التي لا تشترط التوزّع الطبيعي للبيانات، على الشكل الآتي:

المحور الأول (الفرضية الفرعية الأولى) : يتعلق بتطبيق مبدأ التنويع في المصارف التجارية العامة والخاصة.

في الجدول رقم (3) يخص الفرضية البحثية الأولى التي تتعلق باختبار مدى تطبيق مبدأ التنويع في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري (فقط لتباين مدى التطبيق بغض النظر عن المقارنة)، والجدول رقم (4) تم توضيح الفرق بين المصارف التجارية العامة والخاصة.

الجدول رقم (3) البنود الخاصة بتطبيق مبدأ التنويع في المصارف التجارية العامة والخاصة

البنود	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدّة		المتوسط	الاتجاه العام	الأهمية النسبية
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة			
1- يتم دراسة الارتباط بين عوائد القروض المكونة للمحفظة؟	–	–	20	20%	10	10%	30	30%	40	40%	3.90	موافق	78.0%
2- يقوم مصرفكم بحساب معامل بيتا (مخاطر السوق)؟	–	–	20	20%	30	30%	20	20%	30	30%	3.60	موافق	72.0%

3- يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال توزيع قروض من حيث الغرض (قروض استهلاكية قروض إنتاجية)؟	-	-	-	-	-	-	-	-	40	40%	60	60%	4.60	موافق بشدة	92.0%
4- يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال منح قروض بفوائد متنوعة؟	-	-	10	10%	20	20%	40	40%	30	30%	3.90	موافق	78.0%
5- يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال منح عملائه آجال متعددة من القروض؟	-	-	-	-	-	-	50	50%	50%	50%	4.50	موافق بشدة	84.24%
6- يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال منح عملائه القروض بمواعيد منح متعددة ؟	10	10%	20	20%	30	30%	20	20%	20	20%	3.20	محايد	64.0%
7- يطبق مصرفكم مبدأ التنويع من خلال منح القروض لعملائه في مناطق جغرافية مختلفة؟	-	-	-	-	10	10%	50	50%	40	40%	4.30	موافق بشدة	86.0%
8- يمنح مصرفكم القروض حسب نوع الضمانات؟	-	-	10	10%	20	20%	50	50%	20	20%	3.80	موافق	76.0%
إجمالي المحور											3.97	موافق	79.4%

من خلال الجدول رقم (3) نجد بأن المتوسط الحسابي لجميع الإجابات هو (3.97) توافق درجة " موافق " بأهمية نسبية مقدارها 79.4% (>أكبر من 60%)، وبالتالي يمكن الاستدلال بأن المصارف التجارية العامة والخاصة تطبق مبدأ التنويع.

تم حساب المتوسط لكل بند من خلال المعادلة :

$$\frac{\textbf{5}*\text{عدد الإجابات موافق بشدة}+\textbf{4}*\text{عدد الإجابات موافق}+\textbf{3}*\text{عدد الإجابات محايد}+\textbf{2}*\text{عدد الإجابات غير موافق}+\textbf{1}*\text{عدد الإجابات غير موافق بشدة}}{\textbf{100}}$$

على سبيل المثال للبند الأول من مبدأ التنويع =

$$\frac{\textbf{20}*\textbf{2}+\textbf{10}*\textbf{3}+\textbf{30}*\textbf{4}+\textbf{40}*\textbf{5}}{\textbf{100}} = \frac{\textbf{40}+\textbf{30}+\textbf{120}+\textbf{200}}{\textbf{100}} = \textbf{3.90}$$

حساب الأهمية النسبية = (المتوسط / 5) = (3.90/5= 78%)

الفرض العدم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في مدى تطبيق مبدأ التنويع في المصارف التجاريّة بحسب نوع المصرف (عام-خاصّ)

$$H_0: \mu_1 - \mu_2 = 0$$

سيتمّ استخدام اختبار مان-ويتني لدراسة الفروق على الشكل الآتي:

الجدول رقم (4) اختبار مان – وينتي لدراسة الفروق فيما يتعلق بتطبيق مبدأ التنويع

Group Statistics					
المحور	المصرف	N	Mean	Mann–Whitney U	Asymp. Sig. (2–tailed)
مبدأ التنويع	عام	31	3.9435	1029.500	0.764
	خاص	69	3.9891		

نلاحظ أنّ قيمة احتمال الدلالة المرافقة لقيمة إحصائيّة مان ويتني (Mann–Whitney U) تساوي إلى 0.764 وهي أكبر من α= 0.05 بالتالي يمكن أن نقبل الفرض العدم الذي يقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في مدى تطبيق مبدأ التنويع في المصارف التجاريّة بحسب نوع المصرف (عام–خاصّ).

المحور الثاني (الفرضية الفرعية الثانية) : يتعلق بتطبيق مبدأ الملاءمة في المصارف التجارية العامة والخاصة .

في الجدول رقم (5) يخص الفرضية البحثية الثانية التي تتعلق باختبار مدى تطبيق مبدأ الملاءمة في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري (فقط لتباين مدى التطبيق بغض النظر عن المقارنة)، والجدول رقم (6) تم توضيح الفرق بين المصارف التجارية العامة والخاصة.

الجدول رقم (5) البنود الخاصة بتطبيق مبدأ الملاءمة في المصارف التجارية العامة والخاصة

البنود	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدّة		المتوسط	الاتجاه العام	الأهمية النسبية
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة			
9– هل يعتبر عمر المصرف عامل مؤثر في تكوين محفظة القروض؟	–	–	10	10%	20	20%	30	30%	40	40%	4.00	موافق	80.0%
10– هل يعتبر مستوى إيرادات المصرف عامل مؤثر في تكوين محفظة القروض؟	–	–	–	–	20	20%	40	40%	40	40%	4.20	موافق بشدة	84.00%
11– هل يعتبر حجم رأس مال المصرف عامل مؤثر في تكوين محفظة القروض؟	–	–	–	–	10	10%	50	50%	40	40%	4.30	موافق بشدة	86.0%
12– هل يقوم المصرف بتطبيق مبدأ الملاءمة في اتخاذ القرار الاستثماري في نطاق ما يعرف في عالم الأعمال بإدارة الموجودات – المطلوبات؟	–	–	–	–	20	20%	30	30%	50	50%	4.30	موافق بشدة	86.0%
إجمالي المحور											4.20	موافق بشدة	84.0%

من خلال الجدول رقم (5) نجد أن المتوسط الحسابي لجميع الإجابات هو (4.20) توافق درجة " موافق بشدة " بأهمية نسبية مقدارها 84% (>أكبر من 60%)، وبالتالي يمكن الاستدلال بأن المصارف التجارية العامة والخاصة تطبق مبدأ الملاءمة.

الفرض العدم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في مدى تطبيق مبدأ الملائمة في المصارف التجاريّة بحسب نوع المصرف (عام–خاصّ)

$$H_0: \mu_1 - \mu_2 = 0$$

سيتمّ استخدام اختبار مان–ويتني لدراسة الفروق على الشكل الآتي:

الجدول رقم (6) اختبار مان – ويتي لدراسة الفروق بتطبيق مبدأ الملاءمة

Group Statistics					
المحور	المصرف	N	Mean	Mann-Whitney U	Asymp. Sig. (2-tailed)
مبدأ الملائمة	عام	31	4.1694	1034.500	0.791
	خاص	69	4.2138		

نلاحظ أنّ قيمة احتمال الدلالة المرافقة لقيمة إحصائيّة مان ويتني (Mann-Whitney U) تساوي إلى 0.791 وهي أكبر من $\alpha = 0.05$ بالتالي يمكن أن نقبل الفرض العدم الذي يقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في مدى تطبيق مبدأ الملائمة في المصارف التجاريّة بحسب نوع المصرف (عام-خاصّ).

المحور الثالث (الفرضية الفرعية الثالثة): يتعلق بتطبيق معايير منح الائتمان في المصارف التجارية العامة والخاصة .

في الجدول رقم (7) يخص الفرضية البحثية الثالثة التي تتعلق باختبار مدى تطبيق معايير منح الإئتمان في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري (فقط لتباين مدى التطبيق بغض النظر عن المقارنة)، والجدول رقم (8) تم توضيح الفرق بين المصارف التجارية العامة والخاصة.

الجدول رقم (7) البنود الخاصة بتطبيق معايير منح الائتمان في المصارف التجارية العامة والخاصة

البنود	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدّة		المتوسط	الاتجاه العام	الأهمية النسبية
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة			
13- يهتم المصرف بالملاءة المالية للعميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له ؟	-	-	-	-	10	10%	60	60%	30	30%	4.20	موافق بشدة	84.0%
14- يهتم المصرف بالمعلومات الشخصية للعميل (كالسمعة السلوك- الحالة الاجتماعية)؟	-	-	-	-	50	50%	50	50%	-	-	4.50	موافق بشدة	90.0%
15- يهتم المصرف في تحديد قدرة المقترض على سداد الالتزامات المترتبة عليه من حيث أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد في تواريخ الاستحقاق؟	-	-	-	-	10	10%	50	50%	40	40%	4.30	موافق بشدة	86.00%
16- يهتم المصرف بدراسة الظروف الاقتصادية والسياسة العامة المحيطة بطالب الائتمان؟	-	-	-	-	10	10%	60	60%	30	30%	4.20	موافق بشدّة	84.00%
17- يهتم المصرف بدراسة الضمانات المقدمة من طالب الائتمان؟	-	-	-	-	20	20%	50	50%	30	30%	4.10	موافق	82.00%
18- يهتم المصرف بمعرفة الغرض (الهدف) من الائتمان ؟	-	-	-	-	-	-	60	60%	40	40%	4.40	موافق بشدة	88.00%

19- يركز المصرف عند منح الائتمان على تحليل أسلوب العميل المقترح في إدارة أعماله (أي هل أن العميل يتسم بتنوع منتجاته أم يقتصر على منتج واحد أو نشاطه موسمي أم دائم)؟	-	-	-	-	10	10%	60	60%	30	30%	4.20	موافق بشدة	84.00%
إجمالي المحور											4.27	موافق بشدة	85.4%

من خلال الجدول رقم (7) نجد بأن المتوسط الحسابي لجميع الإجابات هو (4.27) توافق درجة " موافق بشدة " بأهمية نسبية مقدارها 85.4% (>أكبر من 60%)، وبالتالي يمكن الاستدلال بأن المصارف التجارية العامة والخاصة تطبق مبدأ معايير منح الإئتمان.

الفرض العدم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة فيما يتعلّق بمعايير الائتمان في المصارف التجاريّة بحسب نوع المصرف (عام-خاصّ)

$$H_0: \mu_1 - \mu_2 = 0$$

سيتمّ استخدام اختبار مان-ويتني لدراسة الفروق على الشكل الآتي:

الجدول رقم (8) اختبار مان – وينتي لدراسة الفروق بتطبيق معايير منح الائتمان

Group Statistics					
المحور	المصرف	N	Mean	Mann-Whitney U	Asymp. Sig. (2-tailed)
معايير منح الإئتمان	عام	31	4.2488	1024.500	0.734
	خاص	69	4.2816		

نلاحظ أنّ قيمة احتمال الدلالة المرافقة لقيمة إحصائيّة مان ويتني (Mann-Whitney U) تساوي إلى 0.734 وهي أكبر من α= 0.05 بالتالي يمكن أن نقبل الفرض العدم الذي يقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة فيما يتعلّق بمعايير الائتمان في المصارف التجاريّة بحسب نوع المصرف (عام-خاصّ).

المحور الرابع (الفرضية الفرعية الرابعة): يتعلق بتطبيق الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال (بازلII) في المصارف التجارية العامة والخاصة .

في الجدول رقم (9) يخص الفرضية البحثية الرابعة التي تتعلق باختبار مدى تطبيق مبدأ الإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال **(بازلII)** في المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري (فقط لتباين مدى التطبيق بغض النظر عن المقارنة)، والجدول رقم (10) تم توضيح الفرق بين المصارف التجارية العامة والخاصة.

الجدول رقم (9) البنود الخاصة بتطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف التجارية العامة والخاصة

البنود	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدّة		المتوسط	الاتجاه العام	الأهمية النسبية
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة			
20- يقوم المصرف بتطبيق معايير اتفاقية بازل (2) في تكوين محفظة القروض؟	-	-	-	-	70	70%	30	30%	-	-	3.30	محايد	66.00%
21- يقوم المصرف بتطبيق معايير بازل فيما يتعلق2 بالحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال؟	-	-	20	20%	60	60%	20	20%	-	-	3.00	محايد	60.00%
22- يقوم المصرف بتطبيق معايير بازل2 فيما يتعلق بعمليات المراجعة الرقابية لمعدل كفاية رأس المال؟	-	-	30	30%	40	40%	30	30%	-	-	3.00	محايد	60.00%
23- يقوم المصرف بتطبيق معايير بازل 2 فيما يتعلق بمعيار انضباط السوق أي الإفصاح عن معظم معلوماته وسياساته للعامة؟	10	10%	10	10%	50	50%	30	30%	-	-	3.00	محايد	60.00%
24- يقوم المصرف بمتابعة التطورات والتعديلات التي تطرأ على اتفاقيات بازل 2 من خلال إنشاء وحدة التزام؟	-	-	10	10%	60	60%	30	30%	-	-	3.20	محايد	64.00%
إجمالي المحور											3.10	محايد	62.00%

من خلال الجدول رقم (9) نجد بأن المتوسط الحسابي لجميع الإجابات هو (3.10) توافق درجة " محايد " بأهمية نسبية مقدارها 62.00% (>أكبر من 60%)، وبالتالي يمكن الاستدلال بأن المصارف التجارية العامة والخاصة تميل إلى تطبيق اتفاقية بازل 2.

الفرض العدم: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف التجاريّة بحسب نوع المصرف (عام-خاصّ).

$$H_0: \mu_1 - \mu_2 = 0$$

سيتمّ استخدام اختبار مان- وينتي لدراسة الفروق على الشكل الآتي:

الجدول رقم (10) اختبار مان – وينتي لدراسة الفروق بتطبيق اتفاقية بازل 2

Group Statistics					
المحور	المصرف	N	Mean	Mann-Whitney U	Asymp. Sig. (2-tailed)
اتفاقية بازل 2	عام	31	3.0710	1024.500	0.732
	خاص	69	3.1130		

نلاحظ أنّ قيمة احتمال الدلالة المرافقة لقيمة إحصائيّة مان ويتني (Mann-Whitney U) تساوي إلى 0.732 وهي أكبر من α= 0.05 بالتالي يمكن أن نقبل الفرض العدم الذي يقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة فيما يتعلّق بتطبيق اتفاقية بازل 2 في المصارف التجاريّة بحسب نوع المصرف (عام-خاصّ).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-المصارف التجارية العامة والخاصة العاملة في الساحل السوري تطبق الأسس العلمية والنظرية في تكوين محافظ القروض، مع عدم وجود فارق في التطبيق لهذه الأسس لأي نوع من المصارف (عام – خاص).

2-المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري تطبق مبدأ التنويع في تكوين محافظ القروض (بدرجة موافق) مع عدم وجود فارق لصالح أي نوع حسب ملكية المصرف (عام – خاص).

3-المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري تطبق مبدأ الملاءمة في تكوين محافظ القروض (بدرجة موافق بشدة) مع عدم وجود فارق لصالح أي نوع حسب ملكية المصرف (عام- خاص).

4-المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري تطبق معايير منح الائتمان في تكوين محافظ القروض (بدرجة موافق بشدة) مع عدم وجود فارق لصالح أي نوع حسب ملكية المصرف (عام – خاص).

5-المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري تطبق اتفاقية بازل 2 في تكوين محافظ القروض (بدرجة محايد) مع عدم وجود فارق لصالح أي نوع حسب ملكية المصرف (عام – خاص).

التوصيات:

1-ضرورة محافظة كل من المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري على الاستمرار في تطبيق الأسس العلمية والنظرية في تكوين محافظ قروضها بما يمكنها من الحد من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها من خلال تطبيق مبدأي (التنويع – الملاءمة).

2-ضرورة محافظة كل من المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري على الاستمرار في تطبيق مبدأ التنويع في تكوين محافظ قروضها وذلك من خلال تطبيق سياسات التنويع التالية (دراسة الارتباط بين عوائد القروض- منح قروض ذات آجال مختلفة- قروض ذات ضمانات مختلفة- منح قروض حسب التوزيع الجغرافي- منح قروض حسب الغرض – منح قروض فوائد متنوعة- منح قروض بمواعيد منح مختلفة- حساب معامل بيتا).

3-ضرورة محافظة كل من المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري على الاستمرار في تطبيق مبدأ الملاءمة في تكوين محافظ قروضها وذلك من خلال عد (عمر المصرف – حجم رأس مال المصرف – مستوى إيرادات المصرف)من العوامل المؤثرة في تكوين محفظة القروض، وكذلك تطبيق مبدأ الملاءمة من خلال ما يعرف بإدارة الموجودات – المطاليب.

4-ضرورة محافظة كل من المصارف التجارية العامة والخاصة في الساحل السوري على الاستمرار في تطبيق معايير منح الائتمان في تكوين محافظ قروضها وذلك من خلال الأخذ بالاعتبار العوامل التالية (شخصية العميل- رأس مال العميل- الظروف الاقتصادية والسياسية- الضمانات- مقدرة العميل على السداد- إدارة العميل لنشاطه- غرض العميل من الائتمان).

5-ضرورة محافظة المصارف التجارية العامة والخاصة على تطبيق معايير اتفاقية بازل 2 والتوسع في تطبيقها في تكوين محافظ قروضها من خلال (حساب معدل كفاية رأس المال- عمليات الرقابة والمراجعة – الإفصاح عن معلوماتها وسياساتها للعامة- إنشاء وحدة التزام بالتعليمات والقوانين).

المراجع:

1. TOOIE, ABBAS&SHAHRIARI, MAJID .*Bank Loan Portfolio An MOLP Based Modeling* . International Research Journal of Finance And Economics.VOI . 80,No . 4 , 2011, 1-7.
2. GALLICK, EDWARD. *Bank Profitability And Bank Size*. Journal of Banking and Finance. VOI 31. No 2 , 2007 , 1-20.
3. السيسي، صلاح الدين حسن. *قضايا مصرفية معاصرة (الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية – الاعتمادات المستندية*)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004 ، 20.

4. حيدران، طاهر حيدر. *مبادئ الاستثمار* ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن،الطبعة الثانية، 1997، 61- 63.

5. نصار، صديق توفيق. *العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية في قطاع غزة*، أطروحة ماجستير، كلية التجارة، غزة، الجامعة الإسلامية، 2005، 38- 39.

6. أرشيد، عبد المعطي و جودة، محفوظ. *إدارة الائتمان*، دار وائل للنشر ، عمان: الأردن ، 2000، 40.

7. حجازي، وفاء يحيى أحمد . *المحاسبة عن القروض والائتمان*، مركز التعليم المفتوح: محاسبة البنوك والبورصات، كلية التجارة، جامعة نبها، 2005، 1-134.

8.لطرش، الطاهر. *تقنيات البنوك*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، **74- 75.**

9.عبد الحميد، عبد المطلب.*البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها*، الدار الجامعية، مصر، 2000، 107.

10.مطر ،محمد، فايز تيم. *إدارة المحافظ الاستثمارية* ،دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى،عمان:الأردن،2005 173-174.

11.الشماع، خليل.*إدارة الموجودات- المطلوبات*، برنامج معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان،2004، ص205.

12. الخطيب، منال. *تكلفة الإئتمان المصرفي وقياس مخاطر بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية*، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004، ص45.

13.الشيخلي، هديل أمين إبراهيم، *العوامل الرئيسية المحددة لقرار الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية*، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012،ص48.

14.شاهين، علي عبد الله أحمد. *مدخل عملي لقياس مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية*، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، 13.

15.انجرو، إيمان. *التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري*، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006،ص 33-38 .

16. الزبيدي، حمزة محمود. *إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني*، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002، ص155.

17. محمود،عبد العزيز. *الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية*، ببحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، بيروت، اتحاد المصارف العربية، 2003 ،ص156.

18. حسن، أحمد. *تطبيق بازل 2 في الجهاز المصرفي الفلسطيني، معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية*،2006،35 .

19. اتحاد المصارف العربية. موجهات لجنة بازل الجديدة وآثارها على الصناعة المصرفية العربية، بحوث مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، بيروت،اتحاد المصارف العربية، 2003 ، 45.